

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2004/WG.2/4
13 December 2004
ORIGINAL: ARABIC



WTO



IMF



World Bank



UNSD



UNCTAD



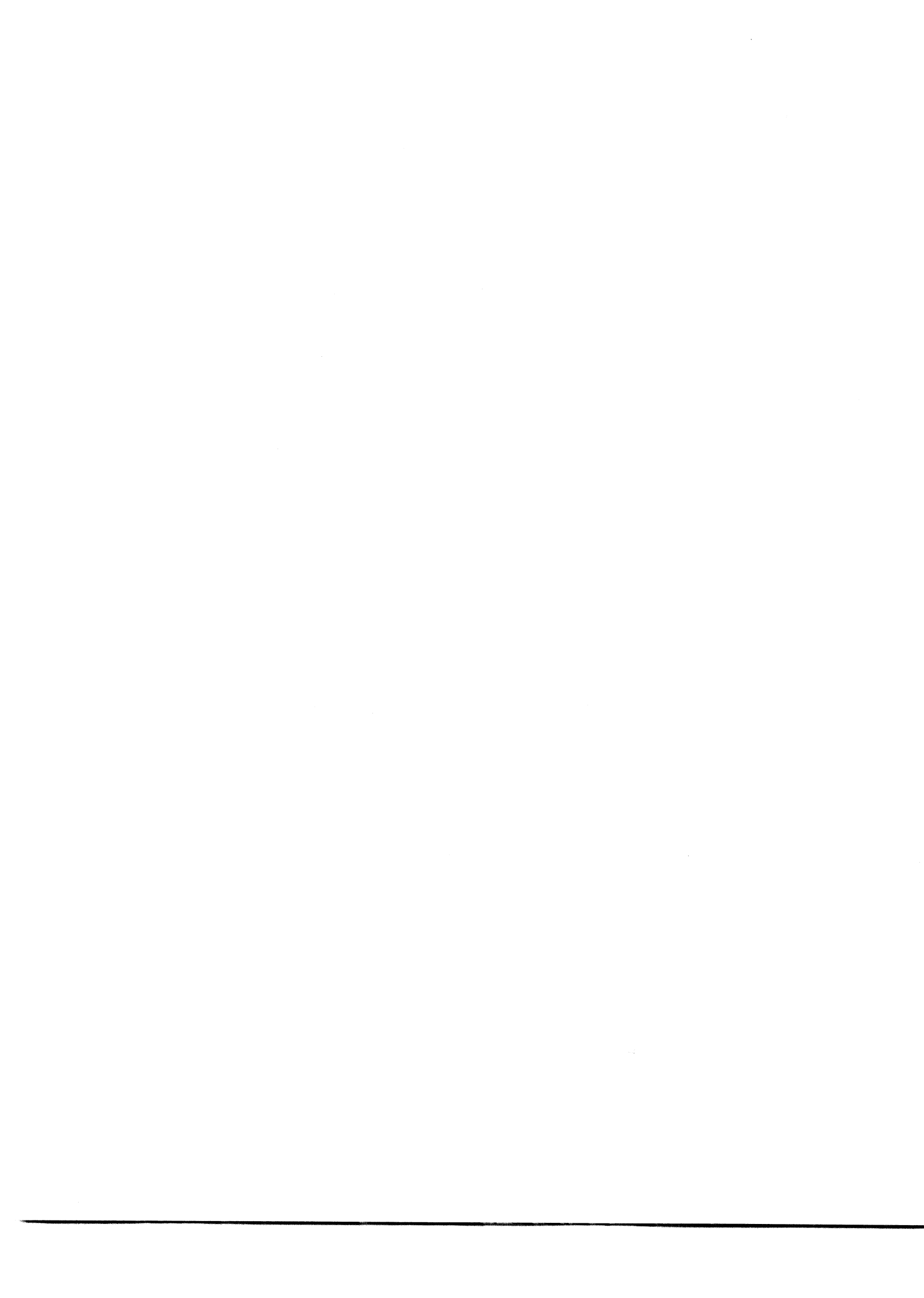
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا

ندوة إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات
بيروت، ١٤-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

موجز الأسس المتبعة في تجميع بيانات تجارة الخدمات وكيفية تصنيفها ضمن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.



موجز عن الأسس المتبعة في تجميع بيانات تجارة الخدمات^(*)
وكيفية تصنيفها ضمن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت

أدخلت الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٣ تغييرات ملموسة في هيكل ومكونات البنود المتضمنة في حساب الخدمات ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات. وكان في مقدمة هذه التغييرات، التمييز الواضح بين المعاملات المرتبطة بالخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين عن تلك المرتبطة بالدخل، سواء كانت في شكل تعويضات عاملين أو عوائد على الاستثمارات الخارجية، وذلك خلافاً لتوجيهات الطبعة الرابعة للدليل سالف الذكر.

وبدايةً من عام ١٩٩٧، اضطلع بنك الكويت المركزي بإعادة تبويب إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت في ظل توجيهات الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ومن ثم، طبق بنك الكويت المركزي مفهوم "الإقامة" بما يتطابق مع الأسس التي أرستها الطبعة الخامسة من الدليل سالف الذكر، وهي أسس تستند إلى مفهوم "مركز المصلحة الاقتصادية" وتقتضي الاستمرار في النشاط الاقتصادي لسنة أو أكثر. وكان لتطبيق التوجيهات الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات انعكاساته الواضحة على وضع حساب الخدمات لدولة الكويت، من حيث فصل بند "الدخل" عن حساب الخدمات وتخصيص حساب مستقل بذاته لهذا البند.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن إعادة تبويب ميزان المدفوعات لدولة الكويت وفقاً للطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، قد تطلبت تنقيح مجموعة كبيرة من نماذج الاستبيانات المستخدمة في عملية جمع إحصاءات ميزان المدفوعات، والتي يرسلها بنك الكويت المركزي عادةً إلى المؤسسات والجهات الحكومية وغير الحكومية المقيمة في الاقتصاد المحلي. ومما يذكر في هذا الصدد أن البيانات الخاصة بتجارة الخدمات يتم تجميعها

^(*) اعتت هذه الورقة لتقديمها في ندوة إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات التي ستعقد في مبنى "الأسكوا" في مدينة بيروت خلال الفترة ١٤-١٧ ديسمبر ٢٠٠٤.

وإعدادها بصورة دورية (سنوياً)، غير أنه لا تتوافر بيانات عن إحصاءات التجارة في الخدمات بحسب المعاملات مع أهم الشركاء التجاريين.

كذلك، لا يتم في الوقت الحالي تجميع بيانات عن الشركات الأجنبية التابعة لـ FATS التي تعمل في مجال تجارة الخدمات في دولة الكويت، علماً بأنه لم يكن مصرحاً للشركات الأجنبية ممارسة أنشطتها في دولة الكويت حتى صدور القانون رقم ٢٠٠١/٨ الخاص بتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت. وتنص المادة الثانية من القانون سالف الذكر على أنه يحق للمستثمر الأجنبي ممارسة نشاطه الإستثماري في دولة الكويت سواءً بصفة مستقلة أو بمشاركة رأسمال وطني، كما تنص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه يمكن السماح بالترخيص لتأسيس شركات كويتية تكون فيها حصة الملكية الأجنبية ١٠٠% من رأس المال.

ونستعرض فيما يلي مصادر البيانات وطرق حساب التقديرات التي يعتمد عليها بنك الكويت المركزي في إعداد إحصاءات التجارة في الخدمات ضمن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت.

هذا، ويعتمد بنك الكويت المركزي على المصادر التالية في تجميع البيانات عن تجارة الخدمات:

طريقة حساب التقديرات	مصادر البيانات	البند الفرعي
يتم تقدير قيمة مدفوعات الشحن على أساس نسبة معينة من قيمة الواردات (سيف)	توفر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية معلومات عن تذاكر السفر. ويتم استيفاء قيمة الواردات على أساس سيف (وتشمل تكلفة شحن البضائع) بناءً على البيانات التي تعدها وزارة التخطيط.	النقل الجانب المدين
يتم تقدير متحصلات النقل على أساس البيانات التي توفرها كل من الجهات المذكورة فضلاً عن المؤسسة العامة للموانئ وإدارة الطيران المدني.	يتم تجميع بيانات متحصلات نقل البضائع من نماذج الإستيبيان التي تُرسل إلى شركة ناقلات النفط الكويتية وغيرها من شركات الملاحة المقيمة في دولة الكويت. وتسوفي بيانات الخدمات الأخرى المتعلقة بالنقل من خلال وكلاء شركات السفر الأجنبية (الجوية والبحرية والبرية).	الجانب الدائن

طريقة حساب التقديرات	مصادر البيانات	البند الفرعي
يتم تقدير نفقات السفر في الخارج في ضوء نتائج المسوحات التي يجريها بنك الكويت المركزي والتي أخرجها المسح الميداني (بالعينه) الذي أجرى في مطار الكويت الدولي خلال الفترة (مارس- سبتمبر ٢٠٠٠). يتضمن الملحق المرفق معلومات تفصيلية عن ذلك المسح.	- استبيانات تستوفى بمعرفة الإدارة العامة للهجرة والجوازات بوزارة الداخلية وذلك عن أعداد المسافرين من المقيمين مُصنفة إلى كويتي وغير كويتي، وكذلك موزعة بحسب التوزيع الجغرافي لجهة سفرهم، فضلاً عن المسوح الميدانية التي أُجريت خلالها خلال الفترة (مارس- سبتمبر ٢٠٠٠). - تقوم السوزارات والمؤسسات الحكومية باستيفاء استبيانات بخصوص نفقات التعليم وحضور المؤتمرات والعلاج والبعثات الرسمية في الخارج	السفر الجانب المدين
يتم التقدير على أساس عدد الزوار غير المقيمين القادمين لدولة الكويت مضروباً في متوسط إنفاق الفرد منهم خلال فترة زيارته. يتضمن الملحق المرفق معلومات تفصيلية عن ذلك المسح.	نماذج تستوفى بمعرفة الإدارة العامة للهجرة والجوازات بوزارة الداخلية بخصوص أعداد الزائرين لدولة الكويت، فضلاً عن المسوح الميدانية التي أُجريت خلالها خلال الفترة (مارس- سبتمبر ٢٠٠٠).	الجانب الدائن
يقوم بنك الكويت المركزي بتقدير قيمة مدفوعات التأمين على البضائع كنسبة معينة من قيمة الواردات.		التأمين الجانب المدين
	يتم الحصول على بيانات متحصلات التأمين من خلال استبيان يوجه إلى شركات ووكالات التأمين المقيمة في الاقتصاد المحلي.	الجانب الدائن
	توفر السوزارات والهيئات الحكومية بيانات عن المدفوعات المقدمة إلى شركات المقاولات غير المقيمة. ويلاحظ: أنه لا يسجل تحت هذا البند إلا العقود قصيرة الأجل، بينما تسجل العقود طويلة الأجل ضمن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات.	التشييد الجانب المدين
	تقوم شركات المقاولات المحلية بتوفير البيانات المتاحة عن المتحصلات من خدمات التشييد في الخارج.	الجانب الدائن

البند الفرعي	مصادر البيانات	طريقة حساب التقديرات
الخدمات المالية الجانبين الدائن والمدين	يتم الحصول على البيانات المتعلقة بالرسوم والعمولات وغير ذلك من الخدمات المصرفية والمالية من خلال نماذج تستوفى بمعرفة البنوك المحلية وشركات الاستثمار وصناديق الاستثمار وشركات الصرافة وشركات التأمين المقيمة في دولة الكويت.	
خدمات الاتصالات الجانبين الدائن والمدين	يتم تجميع البيانات في نماذج يرسلها بنك الكويت المركزي لتعبئتها من قبل وزارة المواصلات، بالإضافة إلى استبيانات تقوم بالإجابة عليها شركات الاتصالات المقيمة في دولة الكويت	
الخدمات الحكومية الجانب المدين	توفر كل من وزارة المالية ووزارة الخارجية البيانات المتعلقة بمصروفات البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج، هذا إلى جانب قيمة الخدمات التي تحصل عليها المؤسسات الحكومية من جهات أجنبية نظير المشاريع الإنشائية (عقود قصيرة الأجل)	
الجانب الدائن	تجمع البيانات عن الخدمات الحكومية في ضوء التقارير التي تقدمها البعثات الدبلوماسية بدولة الكويت إلى وزارة الخارجية	
خدمات أخرى الجانبين الدائن والمدين	تعكس المتحصلات والمدفوعات في هذا البند عناصر مختلفة للخدمات أهمها الحاسب الآلي والمعلومات، رسوم الإمتياز والتراخيص، خدمات التأجير التشغيلي، وخلاف ذلك من خدمات الأعمال. وتُسقى البيانات الخاصة بهذا البند من الجهات المقيمة المعنية.	
تعويضات العاملين الجانب المدين	يتم استقاء هذه البيانات من خلال التقارير التي تقدمها جهات مقيمة تحصل على خدمات من قبل غير مقيمين. وتشمل هذه البيانات الخدمات الإستشارية والمهنية في مجالات مختلفة. وتُصنف تعويضات العاملين ضمن "خدمات أخرى" في ميزان المدفوعات. ويسعى بنك الكويت المركزي لتصنيف هذه البيانات كبند منفصل	

طريقة حساب التقديرات	مصادر البيانات	البند الفرعي
يتم احتساب تحويلات العاملين على أساس عدد المقيمين الأجانب العاملين في دولة الكويت. ويضرب هذا العدد في متوسط لقيمة التحويل بقدرها بنك الكويت المركزي بناءً على نموذج للإستيبيان تم استيفاءه بمعرفة المقيمين الأجانب العاملين في دولة الكويت	يتم الحصول على عدد العاملين من المقيمين الأجانب من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية	تحويلات العاملين الجانب المدين

ونود أن نذكر ختاماً أن إعداد إحصاءات تجارة الخدمات يُشكل مجالاً تستمر فيه الجهود التطويرية لبنك الكويت المركزي، لاسيما وأن التوجه نحو العولمة وما رافقه من إزالة العوائق أمام التبادل التجاري والمالي بين أغلب دول العالم، قد أسفر عن زيادة حجم الاستثمارات الدولية عالمياً، مما دعا المنظمات الدولية المختصة - ومنها الأمم المتحدة - إلى التوصية بالتوسع في تصنيف وتحليل مختلف عناصر إحصاءات تجارة الخدمات. وعلى صعيد دولة الكويت، انعكس التوجه نحو العولمة في صدور القانون رقم ٢٠٠١/٨ الذي يُعنى بتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في الاقتصاد المحلي. ونظراً لأهمية بند الخدمات في الاستحواذ على نصيب ملموس من التدفقات الاستثمارية الدولية، وانطلاقاً من العلاقة السببية بين إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين إحصاءات تجارة الخدمات من جانب الشركات الأجنبية التابعة لـ FATS (والتي تُشكل، وفقاً لآخر توصيات المنظمات الدولية المختصة، أحد المكونات التكميلية للإطار المفاهيمي لتطوير إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات)، يسعى بنك الكويت المركزي للحصول على البيانات اللازمة في هذا الخصوص، وذلك من خلال الإدارة المختصة بضرية الشركات في وزارة المالية، ومكتب الاستثمار الأجنبي في وزارة التجارة والصناعة، وذلك بغرض بناء قاعدة بيانات حول تجارة الخدمات للشركات الأجنبية التابعة لـ (FATS).

ملحق بشأن

المسح الميداني الذي أجراه بنك الكويت المركزي
خلال الفترة (مارس - سبتمبر عام ٢٠٠٠) لتحديث البيانات والمعلومات
الخاصة ببند "السفر" ضمن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت

أولاً - خطة المسح الميداني:

تقدمت إدارة البحوث الاقتصادية ببنك الكويت المركزي في ٢٥/١/٢٠٠٠ بخطة تم عرضها على سعادة محافظ بنك الكويت المركزي لتحديث البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها الإدارة في وضع التقديرات الخاصة بكل من الجانب المدين والدائن من بند "السفر" بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت، وذلك من خلال إجراء مسح ميداني على عينة من المقيمين المسافرين (كويتيين وغير كويتيين) إلى الخارج، والزوار والسياح الأجانب القادمين إلى دولة الكويت عن طريق مطار الكويت الدولي. وتتمثل تلك البيانات والمعلومات التي استهدف المسح تحديثها في التعرف على كل من متوسط إنفاق وفترة إقامة المقيم المسافرين إلى الخارج والزائر الأجنبي في داخل دولة الكويت خلال عام ٢٠٠٠.

وتتمثل أهم عناصر خطة المسح الميداني المشار إليه آنفاً فيما يلي:

- ١- إجراء المسح الميداني اعتباراً من بداية مارس ٢٠٠٠ وبصورة متقطعة، وبما يكفل تغطية مواسم الذروة من حيث حركة المسافرين والقادمين إلى دولة الكويت.
- ٢- حصر إجراء المسح على حركة المسافرين عبر المنفذ الجوي (مطار الكويت الدولي)، وذلك لعدة أسباب من أبرزها أن الجانب الأكبر من حركة السفر من وإلى دولة الكويت تتم عبر ذلك المنفذ.

٣- إجراء المسح الميداني على حجم عينة كلية تبلغ نحو ٩٠٠٠ استمارة، وبما يُراعى نمط التوزيع الجغرافي لكل من البلدان التي يتوجه إليها المسافرين من المقيمين، والبلدان التي يأتي منها الزوار والسياح الأجانب إلى دولة الكويت.

٤- الإستعانة بعدد من الأشخاص من ذوي الخبرة في مجال توزيع وجمع استمارات المسح الميداني من الذين تستعين بهم وزارة التخطيط بدولة الكويت في المسوحات الميدانية، إلى جانب فريق من موظفي إدارة البحوث الاقتصادية.

٥- إجراء مسح ميداني تجريبي مدته ثلاثة أيام خلال شهر فبراير من عام ٢٠٠٠ أي قبل إجراء المسح الفعلي وذلك بهدف الوقوف عن قرب على طبيعة المشاكل التي يمكن أن يواجهها الفريق المكلف بإجراء المسح وسبل معالجتها.

٦- تصميم استمارة استبيان مبسطة ومركزة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة من المقيمين المسافرين (كويتيين وغير كويتيين) إلى الخارج، والزوار والسياح الأجانب القادمين إلى دولة الكويت، وفي أقل وقت زمني ممكن (مرفق).

٧- تصميم نظام آلي لتسجيل وتشغيل البيانات الخاصة باستمارات الإستمابان والحصول على النتائج .

٨- التنسيق مع الجهات المحلية ذات العلاقة بحركة السفر من وإلى دولة الكويت، والتي من أبرزها وزارة الداخلية، والإدارة العامة للطيران المدني، ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وللحصول على الموافقات اللازمة بهذا الشأن.

ثانياً - نتائج المسح:

تم إجراء المسح الميداني على ثلاثة مراحل، أولها خلال الفترة (٢٠٠٠/٣/٣١-٢/٢٦)، وثانيها خلال الفترة (٢٠٠٠/٦/٣٠-٥/١٥)، وثالثها خلال الفترة (٢٠٠٠/٩/١٥-٨/١٥). ويُذكر أن إدارة البحوث الاقتصادية رأت عدم أهمية إجراء المسح الميداني خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ من منطلق أن نمط حركة السفر من وإلى دولة الكويت خلال ذلك

الربع لا يختلف كثيراً عن الربع الثاني، إضافةً إلى الإعتبارات المرتبطة بتخفيض تكلفة المسح الميداني.

وقد بلغ مجموع أعداد المقيمين المسافرين (كويتيين، وغير كويتيين) إلى الخارج ممن تمت مقابلتهم لتعبئة الإستمارات الخاصة بالمسح نحو ١٩٠٨٧ مسافراً، أي بزيادة نحو ١١٣٤٨ مسافراً (١٤٦,٦%) عن المجموع المُخطط لأعداد المسافرين في العينة والبالغ نحو ٧٧٤٠ مسافراً. وقد بلغ مجموع أعداد الزوار والسياح الأجانب القادمين إلى دولة الكويت ممن تمت مقابلتهم لتعبئة الاستمارات نحو ٤١٦٤ زائراً، أي بزيادة بنحو ٢٩٠٤ زائرين (٢٣٠,٥%) عن المجموع المُخطط لأعداد الزائرين في العينة.

وإذا ما قُمنَا باستخدام التقديرات المُستخلصة من العينة عن متوسطات الإنفاق الكلي للمقيم المسافر إلى الخارج خلال عام ٢٠٠٠ في إعادة حساب إجمالي قيمة الجانب المدين في بند "السفر" عن عام ١٩٩٩، فإن ذلك يتم عن طريق ضرب تلك المتوسطات في البيانات الفعلية لإجمالي أعداد المسافرين من المقيمين (كويتيين وغير كويتيين) خلال عام ١٩٩٩ مع إضافة قيمة البيانات الفعلية الواردة من الجهات والمؤسسات الحكومية عن معاملاتها في بند "السفر" خلال العام المذكور. وتُسِير تلك الحسابات إلى أن إجمالي قيمة الجانب المدين في بند "السفر" يصل إلى نحو ٦٦٢ مليون دينار لعام ١٩٩٩ بأكمله، أي بانخفاض قيمته ١٠٢ مليوناً عن نظيره الذي تم تسجيله بالفعل في إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت عن عام ١٩٩٩، والذي استخدم متوسط عدد الأيام التي يقضيها المقيم المسافر إلى الخارج ومتوسط إنفاق كل مسافر بحسب نتائج الإستبيان السابق الذي تم إجراؤه في بداية الثمانينيات والمُستخدم في ذلك الوقت في تقدير بند "السفر".

ومن جهة أخرى، تُشير الحسابات المتعلقة باستخدام التقديرات المُستخلصة من العينة عن متوسطات الإنفاق الكلي للزائر الأجنبي في دولة الكويت خلال عام ٢٠٠٠ في إعادة حساب إجمالي قيمة الجانب الدائن في بند "السفر" عام ١٩٩٩، إلى أن إجمالي قيمة الجانب الدائن في بند "السفر" بلغ نحو ٢٧ مليون دينار لعام ١٩٩٩ بأكمله، أي بانخفاض قيمته ٤٧ مليوناً عن نظيره الذي تم تسجيله بالفعل في إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت عن عام ١٩٩٩، والذي استخدم متوسط عدد الأيام التي يقضيها الزائر الأجنبي في دولة الكويت ومتوسط إنفاق كل زائر بحسب نتائج الإستبيان السابق الذي تم إجراؤه في بداية الثمانينيات والمُستخدم في ذلك الوقت في تقدير بند "السفر".

وإلى جانب البيانات التي تم استخلاصها من المسح الميداني والخاصة بمتوسط كل من إنفاق وفترة إقامة المقيم المسافرين إلى الخارج والزائر الأجنبي في داخل دولة الكويت، فقد تم الحصول على العديد من المعلومات المفيدة في مجال تحليل بند "السفر" مثل المعلومات والبيانات الخاصة بالتوزيع النسبي لأعداد المسافرين والزوار خلال عام ٢٠٠٠ بحسب الغرض من السفر (شخصي، أعمال)، وبحسب محل الإقامة خلال فترة السفر (فندق، شقة مؤجرة، ملك خاص، سكن مجاني). فعلى صعيد التوزيع النسبي لأعداد المقيمين المسافرين (كويتيين وغير كويتيين) إلى الخارج بحسب الغرض من السفر، تُشير بيانات العينة إلى أن الجانب الأكبر (٨٨,٩%) من إجمالي تلك الأعداد قد اتجه إلى الخارج خلال فترة المسح الميداني لأغراض شخصية مثل السياحة وقضاء العطلات والاستجمام وأداء الشعائر الدينية والحصول على التعليم والعلاج وما شابه ذلك.

وعلى صعيد آخر، تفيد بيانات عينة أعداد الزوار والسياح الأجانب القادمين إلى دولة الكويت خلال فترة المسح الميداني أن الجانب الأكبر (٦٠,٧%) من إجمالي تلك الأعداد قد زارت دولة الكويت لأغراض شخصية، ومن أبرزها زيارة ذويهم العاملين في الاقتصاد المحلي. ومن المعلوم أن العمالة الوافدة المقيمة في الاقتصاد المحلي تقوم بتغطية الجانب الأعظم من نفقات استضافة ذويهم أثناء زيارتهم دولة الكويت بما في ذلك المأكل والمشرب والمسكن والهدايا وما شابه ذلك، وهو الأمر الذي يُفسر سبب انخفاض متوسط الإنفاق الكلي للزائر الأجنبي القادم إلى دولة الكويت، وبالتالي تنفي التقديرات الخاصة بإجمالي قيمة الجانب الدائن في بند "السفر" ضمن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ١٩٩٩ والمستندة إلى النتائج المستخلصة من المسح الميداني الذي تم إجراؤه خلال الفترة (٢٦/٢-٢٠٠٠/٩/١٥) مقارنةً بتلك التقديرات المستندة إلى المسح الميداني الذي تم إجراؤه في بداية الثمانينيات. إلى جانب ذلك يمكن الإشارة إلى التغيرات التي طرأت على التركيبة السكانية بعد الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت وما صاحبها من ارتفاع نسبة أعداد العمالة الوافدة المقيمة بدون عائلاتهم (العزاب) في الاقتصاد الكويتي مقارنةً بالفترة السابقة على ذلك الغزو الغاشم.

استبيان رقم (١)

عزيزي المسافر،

يقوم بنك الكويت المركزي باعتباره الجهة المختصة بتجميع بيانات وإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات في دولة الكويت، بتحديث البيانات والمعلومات التي يستند إليها في إعداد إجمالي قيمة مدفوعات دولة الكويت في بند "السفر". ويتمثل هذا الإجمالي في مجموع المبالغ التي ينفقها المقيمون (كويتيين ووافدين) خلال فترة سفرهم خارج دولة الكويت سواء لأغراض قضاء العطلات والاستجمام وزيارة الأصدقاء والأقارب أو أداء الشعائر الدينية أو التدريب أو التعليم أو حضور المؤتمرات أو القيام بالمهام الرسمية أو تأدية الأعمال نيابة عن مؤسسات مقيمة في دولة الكويت.

ويحرص بنك الكويت المركزي على الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بكافة بنود ميزان مدفوعات دولة الكويت من مصادرها الأساسية. ومن هذا المنطلق، فقد أعد بنك الكويت المركزي استمارة استقصاء تستهدف الحصول على البيانات المفيدة من السادة المقيمين في دولة الكويت والمسافرين إلى الخارج وذلك لأغراض التعرف على متوسط كل من إنفاق المسافر ومدة سفره خارج دولة الكويت.

ولهذا الغرض يناشد بنك الكويت المركزي المسافرين من المقيمين في دولة الكويت (كويتيين وغير كويتيين) إعطاء بيانات أو تقديرات أقرب ما تكون إلى الواقع عند الإجابة على الاستفسارات التي تتضمنها استمارة الاستقصاء المرفقة، وذلك ضماناً للوصول إلى تقديرات سليمة لإجمالي قيمة مدفوعات المسافرين من المقيمين في دولة الكويت خلال فترة تواجدهم في الخارج.

مع أطيب التمنيات برحلة سعيدة ،،،

بنك الكويت المركزي

استبيان رقم (١)

الاستبيان المخصص لتحديد نفقات المسافرين إلى الخارج

من المقيمين في دولة الكويت (كويتيين وغير كويتيين)

أجب على الاستفسارات التالية أما بوضع علامة أمام الإجابة المختارة، أو بملئ الفراغات بالمعلومات المناسبة:

١- الجنسية:

كويتي غير كويتي: حددها

٢- الجنس:

نكر أنثى

٣- صفة الإقامة (لغير الكويتي):

مقيم في دولة الكويت لمدة سنة أو أكثر مقيم لأقل من سنة

٤- منفذ السفر إلى الخارج:

بحر بر

٥- وجهة السفر المقصودة (اسم البلد):

٦- الغرض من السفر إلى الخارج:

<input type="checkbox"/> أعمال	<input type="checkbox"/> شخصي
<input type="checkbox"/> حضور مؤتمرات	<input type="checkbox"/> علاج
<input type="checkbox"/> دورات تدريبية	<input type="checkbox"/> سياحة
<input type="checkbox"/> مهام رسمية	<input type="checkbox"/> إستجمام
<input type="checkbox"/> أداء أعمال لحساب مؤسسات مقيمة في دولة الكويت	<input type="checkbox"/> أداء الشعائر الدينية
<input type="checkbox"/> أخرى، حدد:	<input type="checkbox"/> تعليم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/> أخرى، حدد:
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

٧- المرافقون:

يوجد وعددهم: لا يوجد

٨- مدة الرحلة (عدد الليالي التي قضيتها في الخارج، أو عدد الليالي التي من المتوقع قضاؤها خلال فترة الرحلة):

٩- قيمة إجمالي المبالغ التي صرفتها أو من المتوقع أن تصرفها خلال فترة السفر (باستثناء المبالغ التي قمت بدفعها نظير تذاكر السفر):

- إجمالي إنفاق المسافر إذا كان مسافراً بمفرده:
- إجمالي إنفاق المسافر إذا كان مسافراً برفقة أسرته:

١٠- مكان الإقامة أثناء السفر:

- فندق
- شقة مؤجرة
- شقة أو عقار ملك خاص
- سكن مجاني عند أقارب أو أصدقاء، أو لدى عقار تملكه مؤسسات إقليمية أو دولية

استبيان رقم (٢)

عزيزي الزائر:

يقوم بنك الكويت المركزي باعتباره الجهة المختصة بتجميع بيانات وإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات في دولة الكويت، بتحديث البيانات والمعلومات التي يستند إليها في إعداد إجمالي قيمة متحصلات دولة الكويت في بند "السفر". ويتمثل هذا الإجمالي في مجموع المبالغ التي ينفقها القادمون من غير المقيمين (الذين لا يحملون بطاقة إقامة في الكويت)، خلال فترة تواجدهم في دولة الكويت سواء لأغراض السياحة أو زيارة الأقارب أو حضور المؤتمرات أو القيام بالمهام الرسمية أو تأدية الأعمال نيابة عن مؤسسات أجنبية غير مقيمة في دولة الكويت.

ويحرص بنك الكويت المركزي على الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بكافة بنود ميزان مدفوعات دولة الكويت من مصادرها الأساسية. ومن هذا المنطلق، فقد أعد بنك الكويت المركزي استمارة استقصاء تستهدف الحصول على البيانات اللازمة من القادمين لدولة الكويت من غير المقيمين لأغراض التعرف على متوسط إنفاق الزائر ومتوسط مدة إقامته في دولة الكويت.

ولهذا الغرض يناشد بنك الكويت المركزي ضيوف دولة الكويت من الزوار والسياح الأجانب إعطاء بيانات أو تقديرات أقرب ما تكون إلى الواقع عند الإجابة على الاستفسارات التي تتضمنها استمارة الاستقصاء المرفقة، وذلك ضماناً للوصول إلى تقديرات سليمة لإجمالي قيمة مدفوعات الزوار والسياح الأجانب أثناء تواجدهم في دولة الكويت.

مع أطيب التمنيات برحلة سعيدة ،،،،

بنك الكويت المركزي

استبيان رقم (٢)

الإستبيان المخصص لتحديد نفقات القادمين من الزوار والسياح الأجانب إلى دولة الكويت

أجب على الاستفسارات التالية لما بوضع علامة ✓ أمام الإجابة المختارة، أو بملئ الفراغات بالمعلومات المناسبة:

١- البلد القادم منه الزائر إلى دولة الكويت :

(يقصد بالزائر القادم لدولة الكويت لمدة تقل عن عام سواء لأغراض زيارة الأصدقاء أو الأقارب أو بغرض إنجاز عمل أو حضور مؤتمرات أو القيام بمهام رسمية وغيرها) .

٢- جنسية الزائر:

٣- الجنس:

أنثى نكر

٤- منفذ الوصول إلى دولة الكويت:

بحر بر جـر

٥- الغرض من زيارة الكويت:

<input type="checkbox"/> أعمال	<input type="checkbox"/> شخصي
<input type="radio"/> حضور مؤتمرات	<input type="radio"/> علاج
<input type="radio"/> دورات تدريبية	<input type="radio"/> سياحة
<input type="radio"/> مهام رسمية	<input type="radio"/> إسجمام
<input type="radio"/> أداء أعمال لحساب مؤسسات غير مقيمة في دولة الكويت	<input type="radio"/> تعليم
<input type="radio"/> أخرى، حدد:	<input type="radio"/> أخرى، حدد:

.....

.....

٦- المرافقين:

يوجد وعندهم: لا يوجد

٧- مدة الزيارة (عدد الليالي التي قضيتها في دولة الكويت، أو عدد الليالي المتوقع قضاؤها خلال فترة الزيارة):

.....

٨- قيمة إجمالي المبالغ التي صرفتها أو من المتوقع أن تصرفها خلال فترة الزيارة (باستثناء قيمة المبالغ المدفوعة نظير تذاكر السفر):

- إجمالي إنفاق الزائر إذا كان قادمًا بمفرده:
- إجمالي إنفاق الزائر إذا كان قادمًا برفقة أسرته:

٩- مكان الإقامة أثناء الزيارة لدولة الكويت:

فندق شقة مؤجرة سكن مجاني عند أقارب أو أصدقاء، أو لدى عقار تملكه مؤسسات إقليمية أو دولية

